

## نحاس يشرح ملامسات «اللجنة الفنية»: الحملة لن تدفعني للاستقالة

كل النواحي، ليس فقط فنيا بل أيضا بأي تداعيات أمنية في حال حدوثها». وقال نحاس: «اتصلت بوزير الداخلية ففضل التريث في ما خص انتداب ضابط من قوى الامن الداخلي، ثم اتصلت بوزير الدفاع فأبدى استعدادا لانتداب ضابط لينضم الى اللجنة، وعينت من جهتي مهندسين من الوزارة، لكن الضابط في الجيش لم يلتحق، اذ ارتأت وزارة الدفاع وقيادة الجيش انه من الأفضل، في ضوء المناخ الذي كان سائدا، ألا ينتدب الضابط الى اللجنة». وتابع: «بعد التداول تكرارا مع وزير الدفاع والداخلية على هامش جلسات مجلس الوزراء، استقر رأيهما على أنه من الأفضل ألا تضم اللجنة ممثلين للوزارتين، وفي هذا السياق ارتأت اللجنة النيابية للاعلام والاتصالات أن يحصر عمل اللجنة المطلوب من تأليفها في المجالات الفنية والتقنية البحتة، وعليه تألفت لجنة ضمت المهندس الذي كان مقررا للجنة الاولى، علما بأن المهندس العضو الثاني في تلك اللجنة كان غائبا عن لبنان، وأن مهندسين من أرفع الكفاءات الفنية والهندسية هما عضوان في مجلس ادارة الهيئة المنظمة للاتصالات، إضافة إلى مهندس ثالث من الهيئة ومهندسة من وزارة الاتصالات».



نحاس

وأكد انه عندما وضعت اللجنة تقريرها «الذي عدنا وقرناه سويا، لم تدخل بالمضمون، وتم شرح بعض المصطلحات الفنية التي تحتاج الى شرح لغير الفنيين، وأرسل هذا التقرير إلى اللجنة النيابية التي أصبحت الجهة المالكة له». وكرر نفيه وجود أي تقرير صادر عن اللجنة الاولى، بل محاضر اجتماعات.

أكد وزير الاتصالات شربل نحاس أن الحملة عليه لن تدفعه إلى الاستقالة، معتبرا أن «الغريب فيها أن المستند الواقعي القائمة عليه مفقود، والغاية منها مجهولة، ومن الأفضل سؤال القيمين عليها عن سبب القيام بها». وعن استقالة الدكتور كمال شحاده، قال نحاس: «أعلن شحاده ضمن اجتماع للهيئة المنظمة للاتصالات انه سيستقيل لأسباب شخصية ومهنية، وبناء على ذلك انعقدت الهيئة برئاسته فأخذت علما بالاستقالة، ثم عادت فاجتمعت مرة أخرى، وحصل تسليم وتسلم فعلي وكامل للمهام، ثم في جلسة ثالثة برئاسته أيضا تم تأكيد توجيهات عمل الهيئة، ومن أبرز عناوينها تعزيز التعاون مع وزارة الاتصالات في مجال تطبيق القانون، وتوسيع الخدمات وتحسينها لمصلحة الاقتصاد، وهذا ما حصل بكل بساطة».

وشرح نحاس الملامسات المثارة حول تأليف اللجنة الفنية التي شكلها بناء على طلب اللجنة النيابية للاعلام والاتصالات، فأشار إلى أنه «تم التركيز بادئ الأمر على إيجاد أفضل صيغة لتأليفها، وكانت فكري الأولى أن يكون من ضمن هذه اللجنة فنيون، وضباط من وزارتي الداخلية والدفاع يتمتعون أيضا بكفاية فنية، لنتمكن من الإحاطة بالمسألة من

وأوضح، ردا على سؤال، «أن وزارة الاتصالات سبق أن أجابت عن السؤال الذي قدمه النائب عقاب صقر ورفعت الجواب إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وفقا للأصول وضمن المهلة القانونية المنصوص عليها»، لافتا إلى «انه ربما على صقر مراجعتها لمعرفة لماذا لم يتبلغ بعد الجواب».

### «الهيئة المنظمة»

وكان نحاس قد استقبل، في مكتبه في الوزارة، مجلس إدارة الهيئة المنظمة للاتصالات: الدكتور عماد حبيب الله الذي أصبح رئيسا للهيئة بالإناوبة ومديرها التنفيذي، والعضوين محاسن عجم والمهندس باتريك عيد.

وأفاد بيان مشترك صدر عن الوزارة والهيئة بعد اللقاء انه «تم في الاجتماع، وهو الأول بعد تقديم الدكتور كمال شحاده استقالته، التأكيد على تعزيز التعاون بين الوزارة والهيئة إنفاذا لقانون الاتصالات الرقم ٤٣١، بغية النهوض بالقطاع. كما جرى التشديد على ضرورة استعادة لبنان من الفرص المتوافرة راهنا على الأُسعدة التكنولوجية والهيكلية، وتأمين أفضل الخدمات بأفضل الأسعار للمستهلك اللبناني».

وأكدت الهيئة، بحسب البيان، «أن الوزير، وفقا لنص القانون، هو الذي يحدد السياسة القطاعية». ونوهت بأهمية وضع تحديد واضح وصريح لمفهوم تحرير القطاع ورفع كل القيود غير المبررة من إدارية وضريبية وتحويل قطاع الاتصالات إلى نشاط اقتصادي مجد للبلاد، واعتبار الخصخصة وسيلة متاحة لتشجيع المنافسة في مجال تقديم الخدمات مع الاستفادة من البنى التحتية التي توفرها الوزارة لا سيما من خلال زيادة السعات الدولية ومد شبكة الألياف البصرية وتحديث نظم عمل المقسمات».

بدوره، أبدى نحاس ارتياحه التام لمضمون الاجتماع، مثنيا على «المهنية التي يتمتع بها مجلس إدارة الهيئة وكادرها الوظيفي». ولفت إلى «أهمية بدء مناقشة انتقال المهام وموازنة الهيئة وتفتيدها من دون إبطاء على قاعده تكرر الدورين الاستشاري والتنظيمي للهيئة تجاه الوزارة من جهة وتجاه المشغلين المرخص لهم والمستهلكين من جهة أخرى».

وتم الاتفاق على ترشيد استخدام الهبات المتاحة للهيئة من الجهات كافة: الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، بما يخدم الأهداف المشتركة.